98 سلسلة محاضرات الإمارات

الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 98 -

الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الأربعاء الموافق 21 أيار/ مايو 2003

الطبعة الأولى 2006

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-824-3

توجه جميع المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

سوف تستكشف هذه الورقة الكثير من القضايا التي ترتبط بـ"نَوْيَوَة" (nuclearization)* جنوب آسيا، عقب امتلاك الهند وباكستان كلتيهما للأسلحة النووية. وتنقسم الورقة إلى ستة أجزاء هي تاريخ النَويَوَة في جنوب آسيا، وتجارب الأسلحة التي تمت في أيار/ مايو 1998، ونظم تخزين الأسلحة وإطلاقها لدى كلا الجانبين، والمذاهب النووية الآخذة في الظهور، والاستقرار النووي، وخطر الحرب النووية، ومستقبل جنوب آسيا النووي.

تاريخ موجز

يرجع تاريخ الأسلحة النووية في جنوب آسيا إلى وقت أبعد كثيراً من الخوف من "القنبلة الإسلامية" بقيادة باكستان التي برزت في ثمانينيات القرن العشرين. ولم يوصد الزعيم الهندي جواهر لال نهرو - على الرغم من ميوله السلمية - الباب حقاً في وجه برنامج مستقبلي للأسلحة النووية. وقد كان هومي بهبها (Homi Bhabha)، أعلى مستشاري نهرو العلميين مكانة، نصيراً للبرنامج النووي وملتزماً به، وحث نهرو على أن يبقي الباب مفتوحاً باللعب على حكمة نهرو التي تقول: «إن المستقبل في أيدي من يصادقون العلم»، وفي مذكرة قصيرة إلى بهبها اقترح نهرو أنه بالنسبة إلى البرنامج النووي «فإلى جانب بناء محطات الطاقة وتطوير الكهرباء، فهناك دائماً ميزة متضمنة تتمثل في الاستخدام الدفاعي إذا دعت الضرورة».[1]

* أي عملية تحويل جنوب آسيا إلى الاعتماد على الطاقة النووية، وضمناً يعني المصطلح فتح الباب أمام أشياء أخرى، مثل: تخصيب اليورانيوم، ومن ثم الولوج إلى مرحلة إنتاج الأسلحة النووية. (المترجم)

على أي حال، لم يقرر نهرو في البداية المضي بأفكاره إلى أبعد من ذلك. لقد كانت التجربة النووية الصينية عام 1964، التي أعقبت الحرب الصينية – الهندية في 1962 بوقت قصير، هي التي حركت قوائم المرمى لمصلحة الصقور في أوساط البيروقراطية العلمية الهندية، وجاءت في مصلحة برنامج نووي سري. بعد ذلك أعطى المزيج المكون من قوة الخطر الوطني المتصور وجماعات الضغط البيروقراطي قوة الدفع التي كان يحتاج إليها برنامج القنبلة النووية الهندية لكي يزهر في عاقبة الأمر. وعلى الرغم من أن الهند كانت مستعدة سلفاً لبعض الوقت، فقد أجرت أولى تجاربها النووية في أيار/ مايو 1974 في بخران (Pokhran)، وقد صدم هذا الحدث المجتمع الدولي، ونبهه في آن معاً إلى إمكانية نشوء خطر كبير على نظام حظر انتشار الأسلحة النووية، يأتي من داخل شبه القارة الهندية. ومنذ تلك اللحظة وبعدها، على أي حال، بدأ سباق الأسلحة النووية في جنوب آسيا حقيقة وبجد.

ظلت الهند مكتفية بالبقاء على عتبة التسلح النووي على مدى العقد التالي، ولم تقر تماماً وضع البرشامة الأخيرة أو وصل السلك الأخير اللازم للتسلح التام. ونتيجة لذلك كان يشار إلى الموقف الهندي باسم "الردع المخفي"، بمعنى وضع ردع قائم بالفعل ولكنه ملجم.[2] كانت القيمة السياسية لهذه الاستراتيجية ذكية وواضحة. فمن جانب صار في إمكان الهند تجنب التجريم الدولي الذي أوشك أن يتم نتيجة للتسلح، ووصل الأسلاك الأخيرة المتبقية، ومن جانب آخر يمكن الهند الإبقاء على مرتبتها الأخلاقية العالية، ومواصلة معارضة نظام حظر التسلح النووي، وبخاصة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي أثناء تلك الفترة اتخذ الكثير من المفكرين الاستراتيجيين الهنود موقف من يحابي نزع الأسلحة النووية الشامل، ولكنهم كانوا أيضاً يميلون إلى أن تحتفظ الهند بقدرات نووية.

كان ينبغي أن يصير ارتقاء حزب بهاراتيا جاناتا إلى السلطة في تسعينيات القرن العشرين مؤشراً واضحاً بالنسبة إلى المجتمع الدولي، على أن الهند قد تصبح بمرور الوقت مستعدة لعبور العتبة النووية. كان بيان حزب بهاراتيا عن التزامه بإجراء التجارب النووية، وهو الذي ربما تكون قد طغت عليه المناظرة الوطنية حول توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يتخفى بهدوء في الخلفية السياسية، وقد تجاهله المجتمع الدولي على نحو غامض.

افتقرت باكستان دائماً إلى نوع العلوم، والقاعدة التقنية التي باتت الهند تطورها على نحو ثابت طوال نصف القرن الماضي، ويرجع ذلك جزئياً إلى انعدام الموارد، وجزئياً إلى حالات التشرد التي نتجت من التقسيم. ولذلك سوف تحتاج قاعدة باكستان العلمية والتقنية الصغيرة دائماً إلى الاستيراد غير القانوني لمكونات التقنية التي يتطلبها برنامجها النووي، وهو برنامج كان من المفترض بكل تأكيد أن يحظى بعدم موافقة المجتمع الدولي. وكانت باكستان قد تأرجحت سنوات كثيرة على حافة وضع الدولة المنبوذة. على الرغم من ذلك، عندما قررت الهند "تحرير" بنغلادش عام 1971، وهو الأمر الذي تضمن أول تقسيم لمستعمرة سابقة، أصبح صانعو القرار في باكستان، وبخاصة علي بوتو، يركزون فوق العادة على مخاوف الدولة الأمنية إزاء الهند، واحتمال ألا يكون التقسيم الإضافي لشبه القارة الهندية قد انتهى مع إقامة دولة بنغلادش.

علاوة على ذلك، لا يجوز تجاهل حلقة الوصل بين القوة والأسلحة النووية. ومهما كان قرار باكستان بإجراء تجارب على الأسلحة النووية عقب الخطوة الخطيرة التي قامت بها الهند أمراً لا مفر منه، فإن واقع الحال تمثل دائماً في أن باكستان سوف تبذل قصارى جهدها للمحافظة على شبه ندِّية

مع جارتها؛ خشية أن يؤدي مثل هذا الضعف إلى تأكل مطالبتها بتسوية قضية كشمير عبر التفاوض الثنائي. وبرغم أن باكستان قد حصلت على كميات هائلة من المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية، خلال ثمانينيات القرن العشرين مقابل المساعدة، والدعم، والتعاون في أثناء الغزو السوفيتي لأفغانستان، فليس في وسعها القيام إلا بالقليل؛ لإعادة التوازن العسكري بينها وبين الهند إثر شروع الأخيرة في أكبر برامج التحديث العسكري الإقليمي، في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي عملية ظلت متواصلة حتى اليوم.[3] بالإضافة إلى ذلك، وبما أن المساعدات العسكرية الأمريكية لم تعد متوافرة الآن، فإن الضعف البنيوي لميزانية الدفاع الباكستانية قد انكشف بها أنها كانت أكثر اعتماداً على المساعدات العسكرية لأن الميزانية محددة على نحو قاطع لتغطية المرتبات، والمعاشات، والبنية التحتية. وهناك ما هو أسوأ من ذلك، فعلى الرغم من دور الخطوط الأمامية الذي تلعبه باكستان في الحرب ضد الإرهاب، ماتزال الولايات المتحدة الأمريكية ترفض السماح بتسليم عشرين طائرة من طراز (F-16) دفعت باكستان ثمنها، ولكن تم حظرها بموجب التحريم الوارد في تعديلات برسلر (Pressler).

خلال ثمانينيات القرن العشرين، ومع محاولة الاتحاد السوفيتي تقوية وضعه داخل أفغانستان، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بشدة على باكستان كحليف جبهوي في الخطوط الأمامية يقدم الدعم للمجاهدين. ونتيجة جزئية لهذا، لم تفعل الولايات المتحدة إلا القليل لكي تثني باكستان عن السعي وراء طموحاتها النووية، وامتنعت واشنطن على نحو متسق عن استخدام تعديل سمنجتون (Symington) الذي كان من شأنه أن يفضي إلى

فرض عقوبات حال عدم اقتناع الكونجرس بأن باكستان لم تتورط في برنامج للأسلحة النووية.

بحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين كان البرنامج الباكستاني قد اكتمل. ويعتقد أن الصين قد قدمت كميات كبيرة من الدعم الفني، بما في ذلك برامج العمل التي لولاها لبقيت باكستان دولة غير نووية. وعندما تسلمت إدارة كلنتون مهامها، واقتنعت بأن ثمة مشكلة بالفعل كان الوقت قد تأخر كثيراً. وفي أثناء مواجهة كبرى بين الدولتين عام 1990، اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية طريق رسالة تحث لجنة الطاقة الذرية الباكستانية على المضي قدماً في تجميع سلاح نووي واحد على الأقل.

وإذا أعدنا النظر في تاريخ برامج الأسلحة الوطنية في الدولتين، فسوف نجد أن هناك ملاحظتين بارزتين: واحدة في كل جانب. أولاً، كانت الهند هي في الواقع من نفذ ركلة البداية، والشروع في سباق الأسلحة النووية في جنوب آسيا، وهذه حقيقة لم يتم الإقرار بها إلا مؤخراً فقط على أساس البحوث والتحليل. ثانياً، كانت القوة الدافعة وراء البرنامج النووي في كل من الدولتين متباينة جداً. كانت القوة الدافعة بالنسبة إلى باكستان إحساساً مذلاً بعدم الأمان جراء خشية تنامي الدونية في أسلحتها التقليدية إزاء برامج التحديث الدفاعي الهندية الطموحة والمتزايدة. أما بالنسبة إلى الهند فقد غلفت قضية السلاح النووي شهية قادتها؛ للاعتراف بها "قوة عظمى" وبمكانتها كدولة عظمى. علاوة على ذلك، تجسدت قوة الدفع المؤسسي الرئيسية بالنسبة إلى البرنامج في البيروقراطية العلمية والتقنية وليس الجيش. وعلى الرغم من المخاوف التي تتعلق بانعكاسات برنامج الأسلحة النووية الصيني على الهند، فقد كان الدافع الرئيسي سياسياً.

التجارب النووية

في أيار/ مايو 1998، وتحت غطاء من السحب والظلام، أعد الفنيون الهنود لجولة ثانية من التجارب النووية في موقع بخران. وقد جرت التجارب الابتدائية الثلاث في 11 أيار/ مايو، أعقبتها اثنتان إضافيتان في 13 أيار/ مايو، وقد أرسلت كلها موجات من الصدمات السياسية والاستراتيجية عبر المجتمع الدولي. ولاحقاً بعد مضي أكثر من أسبوعين فقط، أجرت باكستان في 28 أيار/ مايو سلسلتها الخاصة من التجارب بدءاً بخمس تجارب، وانتهاءً باختبار أداتين للانشطار النووي في 30 أيار/ مايو، وقد أخفقت إحداهما في الانفجار.

وقد تم استقبال التجارب النووية في الدولتين على التوالي برد فعل أقرب إلى الهذيان السياسي. وكانت التجارب إشارة أخرى إلى أن زمن الأمة قد حل أخيراً بالنسبة إلى الهنود، خصوصاً وسط الطبقة الوسطى المتسعة. وكقوة اقتصادية مؤثرة آخذة في الظهور، وعضو في نادي النخبة النووي، سوف توجه الهند من الآن فصاعداً لكمات تفوق وزنها، ولن تشتهر بمؤشراتها السلبية، وبخاصة الفقر. بالإضافة إلى ذلك، كان البرنامج الهندي، تقريباً منذ البداية حتى النهاية، أصلياً بما أنه قد أعلنه هنود وصمموه وأنتجوه واختبروه.

أما بالنسبة إلى الباكستانيين فقد كانت للتجارب النووية دلالة على أن الحكومة لم تعد تخشى مواجهة الرأي العام الدولي، والولايات المتحدة الأمريكية على نحو خاص. وقد محت إلى حد ما إحساس الباكستانيين الحاد بالعجز وخيبة الأمل، عندما هجرت الولايات المتحدة الأمريكية تقريباً بلادهم في أعقاب انسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان. كانت محاولات

باكستان غير المتقنة لاقتناء تقنية الأسلحة النووية بشكل غير قانوني من الولايات المتحدة الأمريكية، واعتراف رئيس البرنامج النووي علنياً تقريباً عام 1987أن الدولة قد طورت سلاحاً نووياً، قد استنفدت قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التحمل حينما تناقصت أهمية باكستان الاستراتيجية. وبمرور الوقت تمت إثارة تعديل سمنجتون (Symington) لمنع المساعدات من الوصول إلى دولة لا يستطيع الرئيس الأمريكي التحقق من أنها لا تسعى لإنتاج أسلحة نووية. في السنوات الماضية بات هذا التشريع مهجوراً بحكم العادة؛ فجعل هذا وصول البرنامج النووي الباكستاني إلى مرحلة النضج أمراً أقل صعوبة بكثير كما يؤكد كثيرون من الباكستانيين. لذلك، عبدت الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً في سعيها وراء مصالح جيو-سياسية واستراتيجية أوسع، الطريق أمام باكستان لكي تصبح دولة نووية عبر إبطال تعديل سمنجتون بشكل متتالٍ حتى أمسى الوقت متأخراً جداً.

ربما راقت حتمية التسلح في الجانبين أيضاً للعلماء الأكثر وعياً بالاستراتيجية في باكستان. لقد اقتنت باكستان بضربة معلم درجة من النِّدِّية الاستراتيجية في علاقة كانت حتى ذلك الحين تعرف على أساس قلة شأن أسلحتها التقليدية. وعلى الرغم من أهمية هذا الأمر في حالة الحرب اعتماداً على اقتناء الهند غير المحتمل قدرات الضربة الأولى، فإن قدرات باكستان على توجيه ضربة ثانية يمكن الاعتماد عليها دائماً في ردع الهند من ناحية المبدأ على الأقل. وهكذا تمت معالجة مسألة قلة الشأن والضعف وانعدام الأمن في المدى القصير.

عقب ذلك كانت باكستان – طوال فترة العقوبات – تعاني دائماً بدرجة أكثر من الهند. منذ فترة رئاسة أنديرا غاندي عملت الحكومات الهندية

المتعاقبة بجد لكي تضمن استقلالية البلاد عن السخاء الدولي والضعف الذي يأتي من مثل هذا الانكشاف، وتجد هذه السياسة جذوراً في اعتقاد الهند أن المذلة لحقت بها لقبولها المعونة الغذائية الأمريكية (القانون العام رقم 280) في ستينيات القرن العشرين.

كانت العقوبات التي فرضت على الهند مالية واستراتيجية بشكل رئيسي، وقد خولت بموجب قانون التحكم في صادرات الأسلحة (الفقرة 102 (ب)(1)). وقد أنهت الولايات المتحدة الأمريكية فوراً كل المساعدات التي كانت تقدمها بموجب قانون المساعدات الخارجية لعام 1961 على الرغم من إعفاء المساعدات الإنسانية والغذاء والمساعدات الزراعية من الحظر. تم وقف المساعدات الدفاعية والمالية، ورفض إعطاء القروض بموجب قانون المؤسسات المالية الدولية؛ فعلى سبيل المثال لاقت كل القروض من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي معارضة تلقائية من الولايات المتحدة الأمريكية. وأخذ الدعم الدولي للولايات المتحدة الأمريكية يقل، وانضمت ألمانيا، واليابان، والسويد، والنرويج إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتم تجميد المساعدات الثنائية لكلتا الدولتين. على أي حال، أخفقت فرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة في دعم الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ وقت مبكر يرجع إلى عام 1996 قامت وزارة الخارجية البريطانية بمراجعة رأيها المتشائم السابق في العقوبات الاقتصادية، ووصلت إلى استنتاج مفاده أن «[العقوبات الاقتصادية] سوف يكون لها أثر أدنى فقط على الهند في المدى القصير. لذلك فليس هناك ضرورة لأي اعتقاد يرى أن العقوبات سوف تؤثر تأثيراً سلبياً في الهند في المجال الاقتصادي». على الرغم من ذلك، كان لرفض اليابان تقديم قرض يبلغ مليار دولار أثر، وهي أهم

دولة مانحة للهند، بالإضافة إلى هبوط كبير في قيمة القروض الدولية التي أوشكت على إلحاق الأضرار بالاقتصاد الهندي، إلا أنه أخذ يضعف التضامن الدولي خلف العقوبات عام 1999 قبل أن ينتهي تماماً أواخر أيلول/ سبتمبر 2001.[4]

بالمقابل نجد أن باكستان كانت أكثر ضعفاً. وعلى الرغم من أن العقوبات كانت قد فرضت على كلتا الدولتين بموجب شروط تعديل جلن (Glenn)، وهو جزء من قانون تصدير الأسلحة، فقد كان أثرها تقريباً وقف تدفقات المساعدات المالية إلى باكستان. في ذلك الوقت بلغ عبء باكستان من الديون الخارجية 37 مليار دولار أمريكي؛ أي ما يساوي أكثر من 50٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، وبلغ العجز التجاري الشهري 150 مليون دولار أمريكي، على حين بلغت احتياطات الصرف الأجنبي 1.3 مليار دولار فقط، وكانت مستحقات فوائد الدين 200 ـ 250 مليون دولار أمريكي مستحقة شهرياً.

كان من المستطاع التنبؤ بأن الهند هي التي سوف تخرج من دون أضرار من عملية العقوبات التي وصلت إلى غايتها الفعلية بعد 11 أيلول/ سبتمبر عندما وافق الجنرال مشرف على أن يصبح حليفاً رئيسياً في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب الدولي. وقد أنقذت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر باكستان بالفعل، وهذا أمر لا يخلو من السخرية والمفارقة.

الأسلحة ونظم الإطلاق

لأسباب واضحة لم توفر الهند ولا باكستان قط معلومات نهائية تتعلق بالقدرات النووية الخاصة بكل منهما. ولا يبدو من المرجح أن العلماء

المستقلين في الجانبين سوف يتحدثون بالضرورة بمصداقية حول هذه القضايا. وسوف تبقى الأرقام والقدرة الإنتاجية أسراراً في حرز أمين لدى الجانبين.

ربما كانت الهند قد أنتجت من التجارب التي أجرتها في أيار/ مايو 1974 وأيار/ مايو 1998، جيلاً من القنابل النووية الحرة الإسقاط لها قوة تبلغ 20 كيلو/ طن، يتم إلقاؤها من الطائرات من طراز ميج 27، وجاغوار، وميراج 2000، أو الطائرات من طراز (Su-30). ويعتقد أن طائرات ميراج 2000 ربما تشكل نظام الإطلاق المختار، وأن التجارب عليها قد أجريت عام 1994.[5] وسواء احتاجت هذه الطائرات إلى تعديلات كبيرة أو تبديل لكي تنقل سلاحاً نووياً واحداً بدلاً من شحنة انفجارية أكثر تنوعاً من القنابل والصواريخ أو لا، فإن هذا الأمر غير معروف. ويظل مدى مثل هذا النظام المزود بقنبلة نووية مجهولاً أيضاً؛ وهذا يثير تساؤلات حول احتمال القيام بمهام انتحارية. على أي حال، فإن حقيقة الاعتقاد في أن القذف الاندفاعي (toss bombing)* سيكون طريقة الإطلاق المفضلة التي توحي أن الطائرات الهندية تعتزم العودة.

ويجرى تطوير الجيل الثاني من الرؤوس الحربية النووية الهندية، لكي ينشر على الصواريخ البالستية من طرز بريثفي (Prithvi)، ودهانوش (Dhanush)، وأجني (Agni). ويركز برنامج الصواريخ البالستية بشكل رئيسي على الخطر القادم من الصين. إن نشر الصواريخ البالستية إلى ما هو أبعد من مدى الصواريخ أو الطائرات الباكستانية يعد وسيلة أمن إضافية للهند على أي حال.

---

* نوع القذف الذي تطير فيه الطائرة إلى أعلى ثم تقذف شحنتها من القنابل، وهذا يكسب القنبلة سرعة أمامية إضافية. (المترجم)

يفوق عدد الصواريخ الهندية – من دون شك – ما لديها من رؤوس حربية نووية إذ تمتلك أكثر من 200 صاروخ، إضافة إلى صواريخها من طراز بريثفي التي يبلغ مداها 150 و250 كيلومتراً. ويقدر أن الهند تمتلك ما بين 50 و150 من الرؤوس الحربية النووية، لا تنقصها في الواقع المواد الانشطارية وتختزنها للمستقبل.[6] ولا يبدو واضحاً مدى النجاح الذي حققته الهند في إتقان عملية التصغير التي سوف تنصب الرؤوس الحربية النووية على الصواريخ.

غالباً ما يتم تجاهل قدرات الهند النووية المزدهرة المحمولة بحراً. ويبلغ عدد القطع البحرية في الأسطول الهندي 100 سفينة مقاتلة تشمل 16 غواصة وحاملة طائرات واحدة.

تعني المشكلات المستوطنة في مجال تمويل حالات العجز، والافتقار إلى قطع الغيار أن 50٪ فقط من سفن البحرية الهندية جاهزة للعمل في أي وقت من الأوقات. ويعتقد أن الهند تعتزم الحصول على حوالي خمس غواصات نووية قادرة على حمل صواريخ لها رؤوس حربية نووية.[7]

لا شك أن سنوات من العقوبات والضائقات الاقتصادية قد حطت من قدرات باكستان التقليدية. على الرغم من ذلك، فإن الدرجة التي يؤثر بها هذا الواقع في نظم الإطلاق النووية لا تبدو واضحة. ومن المحتمل أن تكون مثل هذه النظم قد فرضت عليها السرية، وبخاصة مصادرها المتوافرة، ولكننا لا نعرف احتمال كون الافتقار إلى قطع الغيار قد أدى إلى توقف الكثير جداً من الطائرات بدرجة تجعل الوضع يختلف بقدر كبير أو لا. وتوحي التقارير الواردة من المصادر المعلنة أن الكثير من طائرات (A-5 Fantan) الباكستانية قد تم تعديله لكي يطلق أسلحة ذرية من الجو. وتوحي تقارير أخرى أن

طياري (F-16) قد دربوا أيضاً على تقنيات "القصف الاندفاعي". إن طائرات (A-5 وF-16) لها نصف مدى قتالي يبلغ 600 كيلومتر و850 كيلومتراً على التوالي. ويبدو أن القوات الجوية الباكستانية قد حافظت على التدريب ومعايير الجودة إجمالاً، وسط صعوبات بالغة سببتها بشكل رئيسي العقوبات الأمريكية، والافتقار إلى الموارد. علاوة على ذلك، رفضت روسيا أيضاً تزويد باكستان بتقنية الفضاء الجوي.[8]

يبدو أن قدرات باكستان الصاروخية تتضمن ثلاثة مكونات رئيسية. يشمل المكون الأول الصواريخ القصيرة المدى (Haft-1) التي يتراوح مداها بين 60 و100 كيلومتر، و(Haft-2) التي يبلغ مداها 280 كيلومتراً، والتي يبدو أنها ذات تصميم وتركيب باكستانيين. ولكل من هذين الصاروخين فائدة محدودة لباكستان بسبب مداهما المتواضع، ولا يبدو أنها قد دخلت الخدمة العملياتية. ويقوم المكون الثاني على سلسلة صواريخ شاهين التي تستخدم الوقود الصلب الذي استوردته لجنة الطاقة الذرية الباكستانية من الصين. وقد حصلت باكستان على صواريخ من طراز (M-11) الصينية أوائل تسعينيات القرن العشرين، وأجريت عليها تجارب في منتصف عام 1998 وسط دعاية كبيرة. ويبدو أن الصواريخ من طرازي شاهين–1 وشاهين–2 تتناظر والصورايخ الصينية من طرازي (M-9 وDF-15) على التوالي. على أي حال، لا يوجد دليل على أن باكستان قد اقتنت بالفعل هذه الصواريخ. ويتعلق المكون الثالث باستيراد صواريخ نودنج (Nodong) الكورية الشمالية، واختبارها تحت مسمى غوري (Ghauri). وربما يكون استيراد صواريخ تايبودونج (Taepodong) الأطول مدى محلاً للنظر والدراسة أيضاً. وتكمن أهمية صواريخ غوري في الزيادة الكبيرة في مداها وشحنتها الانفجاريين

اللذين يمكن نظرياً أن يهددا سائر أرجاء الهند ما عدا اللسان الجنوبي والأراضي الملاصقة للساحل الشرقي. وتوحي الأدلة المستقاة من تجارب باكستان النووية والصاروخية أنها يمكن أن تزود صورايخ شاهين وغوري البالستية برؤوس حربية نووية تكفل مدى يتراوح بين 600 و2,500 كيلومتر. وهذا سيجعل جميع المدن الهندية الكبرى في مدى هذه الصواريخ ربما باستثناء كالكوتا حقاً، ومدراس (Chennai) احتمالاً.[9]

اعتقد بعض المعنيين أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2001 أن باكستان قد أعادت نشر بطاريات صواريخ بالستية متوسطة المدى، في مناطق قريبة من الحدود الهندية كجزء من حالة التعبئة العامة التي تمت عقب هجمات 13 كانون الأول/ ديسمبر على البرلمان القومي الهندي، التي شنها مسلحون كشميريون.[10] وتوحي التقارير أن باكستان قد تقدمت على نحو جيد في مسعاها لوضع الرؤوس الحربية النووية على الصواريخ المتوافرة لديها. على أي حال، تنزع التصريحات العلنية نحو الغموض والإرباك؛ وهذا لا يسمح بالشك في قدرات باكستان النووية الجوهرية وكذلك في بدائل الإطلاق المتوافرة بالفعل.

هناك هموم أخرى تتعلق بالعلاقة النووية بين كوريا الشمالية وباكستان. في نيسان/ إبريل 2003 أصدرت واشنطن تصريحاً بيناً يتهم باكستان باستيراد تقنية صاروخية من كوريا الشمالية. علاوة على ذلك، وجهت لباكستان أيضاً تهمة تزويد كوريا الشمالية بتصميمات لطاردات غاز مركزية - أي التقنية اللازمة لصنع يورانيوم يرقى إلى درجة تصنيعه كسلاح - وقد أنكرت باكستان هذه الصفقات بشدة. على الرغم من ذلك - بعد نهاية زيارة قصيرة لكوريا الجنوبية - اعترف الرئيس مشرف أن باكستان قد حصلت على صواريخ من كوريا الشمالية، ولكن ليس مقابل تقنية طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم.[11]

المذاهب النووية الناشئة

أظهرت الهند قدراتها النووية أول مرة عـام 1974؛ نتيجـة تجربـة نوويـة سلمية في بخران. ومن بعد ذلك حصل افتقار ملحوظ إلى التفكير في مبـادئ نووية في حال اتخاذ الهند قراراً باقتناء أسلحة نووية. ربـما وقـع هنـاك بعـض المحاولات السريعة لحساب تكلفة قرار اقتنـاء أسـلحة نوويـة، ثـم حـساب تكلفة ما يترتب على العقوبات بعد أن حثت الولايات المتحدة الأمريكية الهند بشق الأنفس عام 1995 على ألا تجري تجربة نوويـة. عـلى أي حـال، لم توجـه تقريباً أي جهود رسمية أو غير رسمية نحو الإجابة على السؤال الذي يتعلـق باحتمـال أن الهنـد سـوف توائم الأسلحـة النووية وقدراتها الدفاعية القائمة أو لا.

تغير هذا الوضع سريعاً في أعقاب تجارب عام 1998 عنـدما وجـه قـدر كبير من الجهود نحو صـوغ مبـادئ نوويـة. وفي كـانون الثـاني/ ينـاير 2003 اجتمعت اللجنة الوزارية المعنية بالأمن لمراجعة المبادئ النووية الهندية، التـي تم الإعلان عنها عقب ذلك. وقد تم تلخيص الترتيبـات الخاصـة بالـسيطرة على الأصول النووية الهندية والتحكم فيها في ثماني نقاط:

- بناء حد أدنى من الردع ينطوي على مصداقية وقدرة في المحافظة عليه.
- تبني موقف عدم المبادرة إلى شن "الضربة الأولى"، وفحواه عدم المبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية إلا في حال الرد فقـط عـلى ضربـة نوويـة ضد الأراضي الهندية أو القوات الهندية في أي مكان.
- كون الرد سوف يتم على الضربة الأولى بشكل هائـل، ويـصمم عـلى أن يوقع ضرراً فادحاً.

- الرد النووي على الضربة الأولى تخول به فقط القيادة السياسية المدنية عبر هيئة القيادة النووية.
- عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية.
- احتفاظ الهند بخيار الرد بالأسلحة النووية، في حال وقوع هجوم كبير عليها - أو على القوات الهندية في أي مكان - يشتمل على أسلحة بيولوجية أو كيميائية.
- استمرار تواصل السيطرة المحكمة على تصدير المواد والتقنيات ذات العلاقة بالقوة النووية والصواريخ، والمشاركة في مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومراعاة قرار تعليق التجارب النووية.
- الالتزام المستمر بهدف تحرير العالم من الأسلحة النووية عبر نزع الأسلحة النووية عالمياً، بطريقة يمكن التحقق منها ولا تشتمل على تمييز أو تفرقة.

واغتنمت الحكومة أيضاً الفرصة لكي تبين الخطوط العريضة لبنية اتخاذ القرار التي تحكم عملية اتخاذ القرار في مجال الأسلحة النووية. وتضم هيئة القيادة النووية مجلساً سياسياً وآخر تنفيذياً. ويرأس المجلس السياسي رئيس الوزراء وهو الهيئة الوحيدة التي تخول استخدام الأسلحة النووية. ويترأس المجلس التنفيذي مستشار الأمن القومي، وهو يوفر مدخلات اتخاذ القرار في هيئة القيادة النووية، وينفذ التوجيهات التي يسلمها له المجلس السياسي. وقد صدقت اللجنة الوزارية الخاصة بالأمن، على تعيين قائد أعلى لقيادة القوات الاستراتيجية؛ لكي يدير شؤون كل القوات الاستراتيجية.[12]

لا توجد لدى باكستان مبادئ نووية تقريباً، وتوجد بدلاً من ذلك استراتيجية تضع خطوطاً عريضة للظروف التي قد تستخدم فيها الأسلحة النووية، بديلاً من إعلان رسمي متماسك لسياسة ذلك الاستخدام وكيفية تنفيذها. تركز بداية هذه الاستراتيجية كلياً على الرد على تهديد الهند لوجود باكستان كدولة وطنية. ومنذ البداية أعلنت باكستان بطريقة لا مراء فيها أن الأسلحة النووية تستهدف أهدافاً هندية فقط، وهذا يعني ضمناً مدناً في الشمال. وإذا أخفق وضع باكستان النووي في ردع الهند فإنه يمكن التفكير في الضربات النووية في حال مهاجمة الهند باكستان وغزو جزء كبير من أراضيها (عتبة الفضاء الباكستاني). وسوف يحدث شيء مماثل إذا دمرت الهند جزءاً كبيراً من القوات البرية الباكستانية و/ أو القوات الجوية (عتبة باكستان العسكرية). وإذا نجحت الهند في خنق الاقتصاد الباكستاني عبر حصار اقتصادي مثلاً، أو عبر تحويل مياه نهر السند (الخنق الاقتصادي) فسوف تستخدم الأسلحة النووية؛ وكذلك إذا دفعت الهند باكستان إلى عدم الاستقرار السياسي، أو أحدثت تخريباً داخلياً ضخماً (من خلال زعزعة الاستقرار السياسي).

وضع نظام القيادة المركزية الباكستانية في مكانه منتصف 1999 قبل أشهر قليلة من انقلاب تشرين الأول/ أكتوبر العسكري. وقد صرح رئيس الأركان الجنرال برويز مشرف أن نظام القيادة المركزية الذي سوف يسيطر على استخدام التقنية النووية وتقنية الصورايخ له أربعة مكونات كبيرة تتمثل في:

- إنشاء هيئة قيادة قومية.
- السيطرة على تطوير الأسلحة النووية بواسطة هيئة حاكمة.

- قيادة القوات الاستراتيجية.
- أمانة أو سكرتارية لكل الهيئات الثلاث.

على أي حال، أخفقت الحكومة في تنفيذ بنية القيادة والسيطرة التي وضعها رئيس هيئة الأركان. وكانت القيادة السياسية غير مستعدة لأن تولي القيادة العسكرية ثقتها، فيما يتعلق بقضايا السيطرة على الأسلحة النووية، ويعتقد أن هذا الخلاف أسهم في استيلاء الجيش على السلطة في تشرين الأول/ أكتوبر 1999. وبعد الانقلاب مباشرة في الثاني من شباط/ فبراير 2000، على أي حال، صدق مجلس الأمن القومي على إنشاء هيئة القيادة القومية للسيطرة على السياسة النووية. وهيئة القيادة القومية مسؤولة عن وضع سياسة نشر القوات الاستراتيجية وتطويرها. وتجمع الهيئة لجنة التحكم في التوظيف، ولجنة التحكم في التطوير، ويقوم فرع الخطط الاستراتيجية بدور السكرتارية.

ويترأس لجنة التحكم في التوظيف رئيس الحكومة، وتضم وزير الشؤون الخارجية (نائب الرئيس)، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية، ورئيس لجنة هيئة الأركان المشتركة، وقادة الأسلحة، والمدير العام لفرع الخطط الاستراتيجية (مقرراً)، والمستشارين الفنيين، وآخرين كلما اقتضى الأمر ذلك، أو طلبه الرئيس. ويترأس لجنة التحكم في التطوير رئيس الحكومة أيضاً، وتضم رئيس هيئة الأركان المشتركة، وقادة الأسلحة، والمدير العام لفرع الخطط الاستراتيجية، وممثلين للمنظمات الاستراتيجية، وأعضاء المجتمع العلمي. وتسيطر لجنة التحكم في التطوير على تطوير الأصول الاستراتيجية. ويترأس فرع الخطط الاستراتيجية ضابط كبير من الجيش يعينه افتراضاً رئيس الحكومة. وقد تم إنشاؤها داخل القيادة المشتركة للأسلحة تحت إشراف رئيس هيئة الأركان المشتركة لكي تعمل كسكرتارية لهيئة القيادة

القومية، وتؤدي وظائف تتعلق بالتخطيط، والتنسيق، وإنشاء شبكة يعتمد عليها للقيادة، والسيطرة، والاتصالات، والحواسيب، والاستخبارات.[13]

إن إعلان الهند مبادئ نووية يعد إشارة أصيلة في اتجاه الشفافية؛ وهذا نفسه يسهم في الاستقرار. وقد عبرت الحكومة بإشارة واضحة إلى الشخص الذي سوف يخول استخدام الأسلحة النووية، وبالقدر نفسه عبرت عن السيناريوهات الواضحة التي سوف تقود إلى ضربات نووية. وتزيل سياسة "عدم المبادرة بشن الضربة الأولى" الغموض الذي يغشي الحد الذي سوف تستخدم عنده الأسلحة النووية، وهي تحديداً عندما تستخدم أسلحة الدمار الشامل ضد الأراضي أو القوات الهندية.

على نحو مغاير، نجد أن استراتيجية باكستان النووية غير متبلورة وغامضة بقدر مفرط، وسوف تصبح كذلك بقدر أكبر عندما لا يصير رئيس الحكومة رئيس هيئة الأركان. إن "الخنق" و"زعزعة الاستقرار" مفهومان ذاتيان جداً يستحيل قياسها لدى أي من الجانبين. وإذا كان قياس الخطر صعباً، فإن قياس التحقق من ذلك يصبح صعباً أيضاً. وإذا أعطينا تعقد الأخطار الداخلية التي تواجهها باكستان اهتماماً خاصاً، فكيف تستطيع الحكومة التحقق من دون التباس من أن الهند قد أوقعت تخريباً داخلياً هائلاً؟ تُرى كيف يمكن قياس دلالة لفظ "هائلاً" هذا؟

يعتقد بعض الناس أن أسلحة باكستان النووية قد فككت؛ مادام لب الانشطار منفصلاً عن مكونات الإشعال والإطلاق. على أي حال، يمكن تحقيق التسلح في فترة قصيرة من الزمن. ولا يوجد دليل على أن باكستان قد طورت حلقات العمل المسموح به؛ لمنع الاستخدام غير المصرح به للأسلحة

النووية؛ وهذا يسوغه الإبقاء على الأسلحة في حالة تفكيك. ولا يفيد هذا الوضع إلا قليلاً في تهدئة المخاوف التي تحيط بالاستقرار النووي، في أثناء أوقات الأزمة التي يتم بعدها تجميع الأسلحة النووية. على أي حال، هناك قانون "لحكم ثلاثة أشخاص" يقتضي قراراً متزامناً يتخذه ثلاثة أشخاص قبل استخدام الأسلحة النووية. (يسارع الباكستانيون إلى الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل فقط بموجب حكم شخصين).[14]

اعتقلت قوات الأمن الباكستانية في تشرين الأول/ أكتوبر 2001 اثنين من العلماء النوويين المتقاعدين: سلطان بشير الدين محمود وعبد المجيد لتعاونهما المزعوم مع طالبان.[15] كان كل من الرجلين قد تقاعد في ذلك الوقت، ولم تكن لهما صلات نشيطة بالبرنامج النووي. على الرغم من ذلك، أثارت هذه الحادثة تساؤلات مهمة تتعلق بأمن المؤسسة النووية الباكستانية. بالإضافة إلى ذلك، نجد أن هناك مخاوف بشأن الراديكالية الدينية المتنامية وسط القوات المسلحة. ويبدو أن فحص العاملين في المؤسسة النووية أو بالقرب منها، والسيطرة عليهم متقنان بدرجة تقارب الإساءة إلى الحريات المدنية. وتقوم أربعة أجهزة أمنية بفحص العاملين الرئيسيين، وهي وكالة المخابرات الباكستانية (ISI)، والاستخبارات العسكرية، ومكتب المخابرات، وفرع التخطيط الاستراتيجي. ويبقى الأقارب والأسرة تحت المراقبة الدقيقة، وتتكرر عمليات الفحص كل عامين. ويتم اختيار العاملين العسكريين الذين يشتركون بصورة مباشرة في العمليات النووية بأسلوب مهني بواسطة مكتب الاختيار في وكالة المخابرات الباكستانية، ويبلغ متوسط معدل الاختيار 5٪ بعد فحص الأطباء النفسيين المحترفين. أما العاملون في المستويات العليا فلا يتم فحصهم، بل تسيطر عليهم وكالاتهم.[16]

خطر الحرب النووية

شهدت العلاقات بين الهند وباكستان المد والجزر، ولكنها اتجهت إجمالاً بقدر أكبر كثيراً نحو العداء لا الصداقة، خصوصاً في الآونة الأخيرة. وسرعان ما تنزع مبادرات السلام نحو التعثر، وبات الانزلاق نحو الأزمة الثنائية سريعاً جداً. ويهرع الطرفان إلى معالجة الأزمات الدبلوماسية بالفعل قبل اندلاع الحرب. وعلى الرغم من مستوى العداء فلم تندلع حرب كبرى بين الطرفين على مدار ثلاثة عقود. على أي حال، سبب نزاع كارجل (Kargil) مصرع الكثير من الجنود الهنود. وقد أدى القصف المتواصل والمتبادل من الطرفين عبر خط السيطرة في كشمير إلى الكثير من الوفيات والإصابات لدى الجانبين.

وبما أن الهند وباكستان كلتيهما قد شرعتا في برامج الأسلحة النووية الخاصة بكل منهما، فقد كان ثمة خوف دائم من أنه إذا توافرت الأسلحة النووية لأي من الطرفين فإنها يمكن أن تستخدم في حال اندلاع حرب كبرى بينهما.

أصبح خطر الحرب النووية في جنوب آسيا ملموساً أول مرة عام 1990. وجاء الخطر المبدئي من المستوى المتنامي للتوتر في كشمير كما تنبأ بذلك الكثيرون، ولكن هذه المرة أصبح دور باكستان أكثر وضوحاً. تعود جذور هذا الفصل الخاص من الصراع في كشمير إلى عام 1987 عندما تآمر بالفعل حزب المؤتمر بالتحالف مع المؤتمر الوطني لجامو وكشمير للفوز بالانتخابات جزئياً عن طريق التحرش، والتخويف، والتلاعب بصناديق الاقتراع. وسرعان ما تحولت المعارضة إلى هياج ونضال، وإلى عنف علني في

عاقبة الأمر؛ وعند هذه النقطة دخلت كشمير في مسار الصراع الدائب والمليء بالأحداث.

وإزاء تصاعد هياج المقاتلين في الوادي، ردت قوات الأمن الهندية بالاعتداء والإفراط في القتل. وأصبحت كشمير أكثر الأماكن عسكرة على وجه الأرض، وسرعان ما اجتذب سلوك قوات الأمن اهتمام منظمات حقوق الإنسان الدولية. ومع المزيد من تكشف الوضع، سافر وزير الخارجية الباكستاني إلى دلهي في كانون الثاني/ يناير 1990؛ لكي يقابل نظيره الهندي المعتدل آي. كيه. جوجرال (I. K. Gujral). وقد حذر صاحب زاده يعقوب خان نظيره جوجرال من تلبد سحب الحرب، وسرعان ما أحس جوجرال بأن النزاع في كشمير أمست له الآن مضامين ثنائية خطيرة، لا يمكن تجاهل أبعادها النووية الوخيمة.

وصعَّدت بناظير بوتو في آذار/ مارس 1990 درجة الحرارة بقدر إضافي عبر خطاب عدائي في آزاد بكشمير، تعهدت فيه بدعم المقاتلين عبر خط السيطرة. وقد عكس الخطاب لحظة فريدة من إجماع الآراء بين رئيسة الوزراء، والرئيس غلام إسحق، ورئيس الأركان الجنرال بج (Beg). وقد شجعت القيادة الباكستانية أيضاً بالرحلة التي قام بها الجنرال بج إلى إيران، والتي جنا منها الدعم الإيراني في حال الصراع مع الهند حول كشمير. وعبر الحدود دفعت أحزاب المعارضة الهندية رئيس الوزراء الهندي في بي سنج (V. P. Singh) إلى اتخاذ موقف قوي، وزاد تبادل النيران عبر خط السيطرة بقدر كبير. و مع ارتفاع الخطابة السياسية والتوترات، تمت تعبئة القوات على الجانبين، على الرغم من كونها ذات طابع دفاعي.

واقتنعت البعثات الدبلوماسية في العاصمتين بأن نشوب الحرب بات وشيكاً، وذلك قبل مرور وقت طويل. وفي واشنطن اكتشفت المخابرات الأمريكية نشاطاً متزايداً في لجنة الطاقة الذرية الباكستانية، بعد أن اعترضت أمراً بالمضي قدماً في إنتاج قنبلة نووية. وقد ردت إدارة بوش بسرعة وأرسلت فريقاً رفيع المستوى إلى المنطقة. وسعى نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي، روبرت جيتس، إلى ليِّ الأذرع في إسلام أباد بسلسلة من التهديدات والمطالب قبل أن يغادرها إلى نيودلهي؛ حيث كانت النبرة أكثر استرضاء، وكانت هذه بمنزلة إشارة مبكرة إلى تحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدولتين.

وقد أسهمت التدخلات الإضافية التي قامت بها موسكو وبكين في تهدئة الوضع ونزع فتيل الأزمة. لقد أصبحت الحرب النووية في الواقع ممكنة ولكنها أبعد من أن تكون محتملة. في ذلك الوقت وما أعقبه راجت الشائعات حول مشاحنات غاضبة بين بج وبوتو، وحول جهد واع بذله الأول لفرض القضية عن طريق السماح للولايات المتحدة الأمريكية بأن تعرف ما فيه الكفاية عن نوايا باكستان النووية؛ بهدف إرغام باكستان على أخذ خطوة إضافية نحو النَّوْيَوَة (Nuclearization) ضد إرادة رئيسة الوزراء ورغبتها المحتملتين. وما سبق غذى فكرة أن باكستان قد ردعت الهند عن الدخول في الحرب، على الرغم من أن الهند لم تنوِ قط تعبئة قواتها التقليدية أو تنشيطها، أو أنها تراجعت عن الحرب عندما أمسى الدليل على نشاطات باكستان النووية واضحاً.[17]

وباتت الأزمة متفاقمة بدرجة تكفي لخلق مخاوف كبيرة في المجتمع الدولي. وتاريخ كل من البرنامجين النوويين – إضافة إلى تاريخ العداء المطبق

وعجز الطرفين الواضح عن تحاشي المسير إلى الحرب - أثار احتمال اشتباك نووي مستقبلي. كانت نهاية إدارة بوش وبداية إدارة كلنتون قد دفعتا واشنطن إلى تبني مقاربة أكثر "قوة"؛ لمنع انتشار الأسلحة النووية، خصوصاً في جنوب آسيا؛ وهو الأمر الذي تجاهلته الدولتان في نهاية الأمر.

جاء الخطر الرئيسي الثاني بعد التجارب النووية عام 1998، ومرة أخرى كانت القضية هي كشمير. ومنذ أوائل تسعينيات القرن العشرين سهلت باكستان - أو على وجه التحديد وكالة المخابرات الباكستانية - حركة المقاتلين والأسلحة عبر خط السيطرة؛ فأدى هذا إلى تصاعد النزاع إلى مستوى جديد أكثر قسوة مما كان عليه في السابق. كما أطلق انسحاب السوفييت من أفغانستان جحافل لا تنتهي من المجاهدين المتمرسين، والأفغان العرب، الذين أمسوا حريصين على القتال كمرتزقة في معركة لتحرير كشمير المسلمة من القبضة المحكمة لحكومة نيودلهي، ذات التوجهات الهندوسية. في كل ربيع عندما يبدأ الجليد في الذوبان في جبال الهيملايا يعبر المقاتلون المسلحون الحدود لمقاتلة قوات الأمن الهندية، والتضييق عليها، وغالباً ما يروعون السكان المحليين، ويعاملونهم بوحشية خلال هذه العملية.

وبدا أن النزاع قد تم احتواؤه، وقصره على كشمير على الرغم من قسوته، وخصوصاً في حالة حادثة كارجيل (Kargil) عندما صدت قوات الأمن الهندية قوات أكثر عدداً منها بكثير، في غزوة للمقاتلين الذين رافقتهم قوات باكستانية كما يزعم. على أي حال، كشفت أجواء ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر أنواعاً جديدة من عدم الأمن في نيودلهي. وأجبرت العمليات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان قوات القاعدة،

وطالبان على عبور خط ديرلاند (Durland)، الذي يمثل الحدود المفتوحة المتنازع عليها بين أفغانستان وباكستان. وبينما وجد بشتون طالبان ملاذاً وسط قبائل المناطق القبلية الفيدرالية الإدارة، في البقاع النائية بإقليم الحدود الشمالية الغربية، وهي قبائل تراعي مسألة الشرف والنخوة، لاقى الأفغان العرب تشجيعاً على التحرك، ومن ثم وفروا فرصاً لوكالة المخابرات الباكستانية؛ لكي تحرك عدداً كبيراً من الرجال عبر خط السيطرة.

في أعقاب 11 أيلول/ سبتمبر - على أي حال - نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على دعم الرئيس مشرف في الحرب العالمية ضد الإرهاب. وأنقذت أحداث ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر باكستان من السقوط في هاوية انهيار الدولة من الناحية الاقتصادية على الأقل. وفي مقابل ذلك تعهد مشرف بأن تتوقف حركة المقاتلين عبر خط السيطرة، وأن وكالة المخابرات الباكستانية سوف يتم إصلاحها. في الواقع، على الرغم من أنه تمت تغييرات جريئة في القمة، فإن التقدم توقف عند هذا الحد. بالإضافة إلى ذلك - على الرغم من أن المعسكرات قد أقفلت مبدئياً - سمح بإعادة فتح 70 معسكراً في كانون الثاني/ يناير 2002 - كما يبدو - كان مشرف يصطفي ما يناسبه من الاتفاقية، ويتجاهل الالتزامات الأكثر حرجاً. وعقب الهجوم على برلمان جامو وكشمير في تشرين الأول/ أكتوبر 2001 حدث هجومان رئيسيان آخران أحدهما على البرلمان القومي في نيودلهي، والآخر على معسكر للجيش على مقربة من خط السيطرة في جامو في 14 أيار/ مايو. وقد دفع اغتيال زعيم مؤتمر كل الأحزاب، عبد الغني، المعتدل نسبياً في 21 أيار/ مايو الأزمة إلى مرحلتها الراهنة.

وبحلول أواخر أيار/ مايو 2002 كان واضحاً أن رئيس الوزراء الهندي فاجبي (Vajpayee) قد استقر رأيه على الرد بطريقة حاسمة، وقد زار القوات في كشمير ونصحها بالاستعداد "لمعركة حاسمة". وتمت مرة أخرى تعبئة القوات على جانبي الحدود. وقام وزيرا خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بزيارات طارئة لكلتا العاصمتين، ولكن لم يسفر ذلك إلا عن تأثير قليل. وأصبح من العسير على نحو متزايد قراءة نوايا مشرف، وعلى كل حال لم تكن الهند في حالة تسمح بالتنازلات. ومع تصاعد التوتر خلال أوائل حزيران/ يونيو 2002، اقترب الطرفان على نحو خطير من حرب مهلكة. بعد ذلك جاءت أوامر من عواصم حول العالم للعاملين الأجانب بإخلاء الدولتين، وأصبح المعنى التام للمواجهة واضحاً للطرفين. لقد أضحت الآراء عدوانية في أوساط الجماهير، ووصلت إلى أن الحرب على كشمير، حتى إذا تحولت إلى حرب نووية، تساوي تكاليفها، ولكنها أخذت تصبح أكثر انضباطاً ووثوقاً عندما غادر كل من استطاع العاصمتين بهدوء؛ تحاشياً لما هو أفدح من حرارة الصيف.

مرة أخرى تم تفادي الحرب. على أي حال، إن كانت الحرب قد نشبت فمن المؤكد تقريباً أنها كانت سوف تبدأ بضربات لسلاح الجو الهندي عبر خط السيطرة ضد أهداف يفترض أنها معسكرات تدريب للإرهابيين. هذه "المعسكرات" – في الواقع – لم تكن أكثر من بيوت فيها مزارع ذات أراض مجاورة توفر فضاء للتدريب الأساسي على حرب العصابات، من النوع الذي نشاهده كثيراً جداً في أشرطة الفيديو الدعائية. بالإضافة إلى ذلك، كانت تلك المعسكرات سوف تخلى بحلول ذلك الموعد.

نهضت خطط باكستان الحربية في السنوات الأخيرة على خبرة الماضي، والإقرار بتدني قدراتها التقليدية. لم تكن ميزانية الدفاع الباكستانية من الكبر بدرجة تكفي لدعم برنامج مشتريات كبير؛ بسبب كثرة ما ينفق على حماية مكانة القوات المسلحة وتعزيزها، وإبقاء العسكريين في المستوى الذي اعتادوا عليه. قدمت الولايات المتحدة الأمريكية، بدرجة أقل الصين في الماضي المعونة والمساعدات العسكرية الضرورية لدعم الدفاع التقليدي ضد الهند. على أي حال، وقع هذا في الماضي وقد أدت العقوبات الأمريكية منذ عام 1990 إلى تأكل قدرة الكثير من المعدات التي تم شراؤها بموجب برامج المساعدات العسكرية والاقتصادية وصلاحيتها للخدمة، وقد تم توفير ما لا يقل عن 3.5 مليارات من الدولارات الأمريكية بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان بوقت قصير.

سوف تسعى باكستان – في حالِ شَنِّ هجوم هندي عبر خط السيطرة – لفتح جبهة ثانية في محاولة لانتزاع أراض للمقايضة بها بعد أن تضع الحرب أوزارها، إن الأهمية الدينية لمنطقة آزاد كشمير أكبر بكثير جداً من الجلوس على طاولة المفاوضات من دون شيء تقايض به. وإثر شن هجوم باكستاني مضاد في منطقة أخرى على الحدود، ربما راجستان أو البنجاب، سوف تجبر الهند على صد الهجوم المضاد. وعلى الرغم من التحفظات التي تحيط بنوعية قدرات الهند الدفاعية التقليدية وليس كميتها، فإنه من المرجح في هذا المنعطف أن تتفوق القوات الهندية بأسرع كثيراً جداً مما هو متوقع.

من الصواب أن نستنتج أنه بالنسبة إلى الهند يستثني مثلُ هذا السيناريو استخدامَ الأسلحة التكتيكية أو أي نوع آخر من الأسلحة النووية. وإلى جانب الالتزام بمبدأ "لن نبادر بالضربة الأولى"، يبدو أن الهند تمتلك قدرات

تقليدية تحول دون الاعتماد على البديل النووي. على أي حال، لا يمكن أن يقال الشيء نفسه عن باكستان التي ربما تنهار دفاعاتها التقليدية في زمن قصير، عندما توضع موضع الاختبار النهائي.

أفضى هذا الإدراك مباشرة إلى مبدأ نووي يشدد على مغبة الغموض. ومع اقتراب الطرفين من الحرب في منتصف 2002، رفضت القيادة الباكستانية جرها إلى إعلان مبدأ نووي صريح. على العكس من ذلك، ترفض باكستان شرح سلم أولوياتها في التصعيد؛ وهذا يترك الهند دون وعي بما إذا كانت الأسلحة النووية سوف تستخدم بعد عشر ساعات، أو عشرة أيام، أو عشرة أسابيع عقب اندلاع الحرب. وهنا يكمن الخوف الحقيقي من الحرب في جنوب آسيا.

جعلت أحداث 2002 الهند وباكستان أدنى إلى الحرب من أحداث 1990، وأي حدث آخر منذ 1971. وعند حد معين بدا من المستحيل لفاجبي أن يتحاشى اتخاذ الخطوة القصوى. وإذا حدث هذا فإنه لا يبدو واضحاً احتمال كون باكستان سوف تقدر على تجنب استخدام الأسلحة النووية إذا وصلت القوات الهندية إلى أبواب لاهور، أو كراتشي، أو إسلام أباد أو لا، ومن المؤكد تقريباً أن الهدف سوف يصبح نيودلهي.

بناء على ذلك نجد أنه من العسير أن تبقى واضحاً بشأن طبيعة الردع للأسلحة النووية في جنوب آسيا. في عام 1990 لم تكن الهند تنوي قط هجوماً على باكستان، وفضلت بدلاً من ذلك استخدام التعبئة كتهديد. على أي حال، شكلت الهجمات على برلمانات الولايات والاتحاد الهندي، وعلى قواعد الجيش في كشمير في عامي 2001 و2002 سلسلة أحداث تعيَّن على الحكومة الرد

عليها. ولم يفعل عناد الجنرال برويز مشرف إزاء الضغط السياسي من نيودلهي ومن مناطق أخرى إلا القليل في تهدئة الوضع.

على أي حال، مازال الأمر مبهماً فيما يتعلق بما إذا كانت الهند قد ردعتها بالفعل قدرة إسلام أباد النووية والمبدأ الغامض عن الهجوم على باكستان. من المرجح بقدر أكثر أن الهند قد وازنت بين مجموعة من الأعباء والفوائد، وليس أقل هذه الأعباء والفوائد بالنسبة إلى سمعتها الدولية، في ضوء أهداف الحرب وطموحاتها المربكة جداً. ما الغرض النهائي لهجمات جوية على "معسكرات تدريب" مهجورة؟ وبينما نجد أن الغرض من الرد على هجوم مضاد واضح؛ إذن فما الغرض من هجوم هندي سوى الإذلال العسكري لباكستان؟ ربما أثر امتلاك باكستان أسلحة نووية وقدرتها الواضحة على التفكير في استخدامها في عملية صنع القرار في نيودلهي، كذلك الافتقار الواضح إلى هدف ملموس للحرب، ربما يكون قد لعب دوراً أكثر أهمية.

مستقبل جنوب آسيا النووي

إن استمرار حالة اللاتوازن التقليدي بين الهند وباكستان سوف يواصل تأثيره العميق في الاستقرار النووي في جنوب آسيا. وإذا استمر إحساس باكستان بأن التفوق التقليدي الهائل للهند يتهددها، فسوف يبقى الغموض المتعمد ماثلاً. وعلى الرغم من أنه غير مستقر بشكل جوهري، فربما يكون له أيضاً أثر في كبح الهند بما أنه من غير المرجح أن تتناقص شهية نيودلهي لشن هجوم عقابي على باكستان في أثناء الانتخابات القادمة.

سوف تدرس باكستان أيضاً الأحداث الجيو-سياسية في المنطقة باهتمام وقلق كبيرين. وعلى الرغم من أن الهند سارعت إلى الإشارة إلى الصين كعدو رئيسي سوغ لها إجراء برنامج التجارب النووية عام 1998، فإن هذه المزاعم تناقض التحسن الكبير في العلاقات الثنائية على مدى العقد الماضي، أو ما يربو عليه. وعلى الرغم من أن المنافسة المستقبلية سوف يحددها الاقتصاد بدلاً من السياسة، فإن الطرفين ظلا حذرين من بعضهما بعضاً. ومن أجل هذه الغاية تقدم الهند لميانمار مساعدات في مجال البنية التحتية، لكي توازن وضع ميانمار المتزايد كدولة تابعة افتراضياً للصين، وتوسع مداها البحري في جنوب شرق آسيا. وقد أمنت الهند أيضاً قاعدة عسكرية في طاجكستان توفر لها وجوداً عسكرياً في آسيا الوسطى قريباً من الحدود الصينية. وتشمل النشاطات الصينية في جنوب آسيا معاهدة دفاعية مع بنغلادش تم توقيعها عام 2002، وقد وفرت لبنغلادش طائرات مقاتلة، ودبابات، وسفناً حربية (فرقاطات). على أي حال، تظل باكستان الشريك الأفضل، وقد وقعت هي أيضاً معاهدة دفاعية عام 2002. ويبدو جلياً أن باكستان ما كانت لتتقدم إلى هذا الحد في برنامجها النووي من دون مساعدة من الصين، ويعتقد أيضاً أن النفوذ الصيني هو الدافع الرئيسي في عملية نقل تقنية الصواريخ إلى باكستان من كوريا الشمالية.[18]

على أي حال، سوف يكون تنامي نفوذ الهند في أفغانستان أكبر شاغل لباكستان. في الأشهر الأخيرة* فتحت الهند سلسلة من المكاتب القنصلية عبر البلاد، وزادت نشاطها الدبلوماسي والسياسي. ومن المؤكد أن الهدف الأساسي هو تأمين معرفة الأحداث والاتجاهات في منطقة يعد الاستقرار

* يقصد الأشهر الأولى من عام 2003.

فيها حاسماً بالنسبة إلى إمدادات الطاقة الهندية، وهي أيضاً مصدر الكثير من المقاتلين الذين قاموا بعمليات في كشمير. على أي حال، يهدد نشاط الهند في أفغانستان بدرجة كبيرة الاعتماد الباكستاني على مناطق البشتون في أفغانستان، التي توفر عمقاً استراتيجياً إضافياً تحتاج إليه باكستان في الوقت الراهن. ومن المرجح أن يكون هذا مصدراً رئيسياً للتوتر في المستقبل.

يثير التكهن بالعلاقات الثنائية بين الهند وباكستان القليل من التفاؤل أو لا شيء منه. إن الرأي العام على الجانبين شديد العداء، وفي الهند نجد أن السياسيين عرضة لاستغلال مستويات انعدام الأمن الإقليمي، واللاهوت السياسي المرتبط بكشمير، في السباق إلى الانتخابات القومية عام 2004. علاوة على ذلك، من المرجح أن يستمر اللاتوازن التقليدي بين الطرفين في الزيادة. وربما يزداد أيضاً اللاتوازن النووي حيث إن خطط الهند ونياتها طموحة، بينما سوف تكون باكستان دائماً مقيدة بالمنفذ إلى التقنية والموارد المالية. على أي حال، لن يعني اللاتوازن النووي شيئاً كثيراً مادام الدمار المتبادل مؤكداً، وإذا أبقت الهند على سياسة "عدم المبادرة بتوجيه الضربة الأولى".

ومن الصواب أيضاً افتراض أن لا أحد من الطرفين سوف يرغب في إحراز تقدم في السيطرة الثنائية على الأسلحة أو إجراءات بناء الثقة بأي قدر من الأهمية. لقد كان استئناف خدمة الحافلات من نيودلهي إلى لاهور في تموز/ يوليو 2003 مفيداً جداً، ولكن في الجوهر لا يربطه شيء بالمعادلة الأمنية القائمة بين الطرفين.

إذن سوف يجبر الطرفان على إدارة الوضع القائم ووجوه عدم الأمن المرتبطة بوجود الأسلحة النووية، والمبادئ التي تحكم استخدامها واستيعابها.

ومن ثم - بما أن الأمر كذلك - فإن هناك حجة قوية للطرفين للاستثمار في تعلم كيفية إدارة المخاطر والتهديدات، وبخاصة تلك التي تقود إلى اندلاع الحرب.

وفي ضوء حلقات الوصل بين اللاتوازن التقليدي والمخاطر النووية، فإن نقطة البداية هي البحث عن قدر أكبر من الاستقرار عبر التوازن العسكري. وسوف يكون تحقيق ذلك أمراً صعباً؛ لأن الطرفين سوف يؤكدان وجود أكثر من جبهة واحدة، أفغانستان الموحدة في حالة باكستان، والصين في حالة الهند. هناك أيضاً عواطف متنامية في باكستان تتعلق بأن قضية كشمير، بغض النظر عن درجة عزتها اللاهوتية، يجب أن تعالج إن أريد للبلاد أن تتقدم. وتسمح كشمير للجيش بالإبقاء على حجمه المادي وشكله السياسي، وإذا ظلت القضية متقدة فسوف يكون للجيش دائماً دور في السياسة، وسوف يحظى بأفضلية في المجال المالي. وإذا رغبت باكستان في إضفاء الاستقرار على العلاقات مع الهند وفي الدخول مجدداً في المجتمع الدولي بمستوى أقل من التحامل، فإن هذه هي أوضح نقطة بداية. إن ضرورة موازنة هذه العواطف بعواطف الراديكالية الدينية سوف تختبر المهارات السياسية لأي زعيم وطني، كما هي الحال في الوقت الراهن مع الرئيس مشرف.

لقد أفلحت الهند وباكستان في تفادي الحرب على مدار ثلاثة عقود. على الرغم من ذلك، كانت أحداث منتصف 2002 وكارجيل من قبل ذلك، تذكيراً بالدرجة الخطيرة التي أوشكت بها المنطقة على الحرب. ومن ناحية التصور، فإن اندلاع الحرب التقليدية سوف يضع باكستان في موقف من شأنه أن تقحم فيه الأسلحة النووية في المعادلة عاجلاً لا آجلاً.

وسيكون السيناريو البديل – وهو لا يقل درامية من الناحية الكامنة – انهيار الدولة في باكستان، وبذلك تدخل إمكانية وقوع الأسلحة النووية في أيدي الأصوليين الإسلاميين. ومن المتوقع أن يكون لدى الحكومة خطط للطوارئ لمعالجة مثل هذه القضية. وإذا بدا أن الحكومة والدولة تواجهان خطر الانهيار فإن أجزاء من الأسلحة النووية، أو كلها سوف تنقل من البلاد إما بواسطة الصين، أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو بواسطة التدخل الخارجي.

إن نَوْيَوَة الصراع بين الهند وباكستان قد نشأت نتيجة لقرار الهند بإجراء تجارب نووية، وبعد ذلك القرار لم يكن أمام باكستان أي خيار كبير سوى المضي قدماً في برنامجها النووي. ومن المفارقة أن الأحداث التي تلت ذلك أضافت القليل إلى أمن الهند إزاء باكستان، أما المكاسب إزاء الصين فمشكوك فيها في أحسن الأحوال. إن مبدأ باكستان النووي مثير للاضطراب بدرجة كبيرة حتى إذا كان منطقياً في سياق تدني قدرات الأسلحة التقليدية. إذن لقد أدى قرار الهند إلى خسارة صافية للأمن، وهذا أمر ربما يندم عليه صانعو القرار في المستقبل.

الهوامش

1. انظر:
A. Kapur, *India's Nuclear Option: Atomic Diplomacy and Decision Making* (New York, NY: Praeger, 1976), 194.

2. للاطلاع على البيان الأصلي عن "الردع المخفي" انظر:
George Perkovich, *India's Nuclear Bomb: The Impact on Global Proliferation* (London: University of California Press, 1999).

3. للاطلاع على الوصف والتحليل لبرنامج تحديث الدفاع الهندي انظر:
C. Smith, *India's Ad Hoc Arsenal* (SIPRI/ OUP, 1994).

4. انظر:
G. Balachandran, "Economic and Technological Sanctions, Impact on India, and the Post-Sanctions Situation," in S. Kumar (ed.) *India's National Security Annual Review 2002* (New Delhi: India Research Press, 2002), 235–261.

5. انظر:
Lennox Duncan, "Comparing India and Pakistan's Strategic Nuclear Weapon Capabilities," *Jane's Strategic Weapons Systems* 37 (May 30, 2002).

6. Ibid.

7. أدين بالشكر لزميلي راؤل روي ـ شودري للمعلومات التي قدمها.

8. انظر:
S. Kumar, "India's Security Environment," in S. Kumar (ed.), op. cit., 27.

9. انظر: www.global security.org/wmd/world/Pakistan/missile.htm.

10. Ibid.

11. انظر:
"Musharraf Says N. Korea Links Over," *BBC News*, November 7, 2003.

12. انظر:
"The Cabinet Committee on Security Reviews Operationalization of India's Nuclear Doctrine," Indian Government Press Release, New Delhi, January 4, 2003.

13. أدين بالشكر لراؤل روي ـ شودري للمعلومات التي قدمها عن عملية صنع القرار النووي في باكستان.

14. انظر:
"Nuclear Safety, Nuclear Stability and Nuclear Strategy in Pakistan" (Como, Italy: Landau Network, mimeo, undated).

15. انظر:
"Pakistan Holds Nuclear Scientists," *BBC News*, October 25, 2001.

16. انظر: .Landau Network, op. cit

17. وثق هذه الأحداث والتحليل الذي جاء لاحقاً على نحو جيد بيركوفيتش (Perkovich)، المصدر المشار إليه، 306ـ313.

18. انظر:
I. Bagchi, "Wary Partners," *India Today*, June 30, 2003, 29–31.

نبذة عن المحاضر

د. كريس سميث

المدير التنفيذي لمركز دراسات جنوب آسيا، والمدير الاستشاري لمعهد السياسة الدولية في كنجز كولدج بلندن. وقد عمل في مجال الدفاع في جنوب آسيا وقضايا الأمن طوال السنوات العشرين الماضية. وقد نشر معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام كتابه **ترسانة الطوارئ الهندية عام 1996**.

وقد شغل د. سميث مناصب سابقة عدة في وحدة بحوث سياسات العلوم، ومعهد دراسات التنمية في جامعة ساسكس، وجامعة الأمم المتحدة (دلهي)، ومركز هنري استمسون في واشنطن، والمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في كولومبو، وقسم القانون في جامعة ولونجونج في نيو ساوث ويلز. وقد حصل – أيضاً – على زمالة مؤسسة ماك آرثر للبحوث والكتابة. وكان المحرر المؤسس لدورية *Journal of Conflict, Security & Development* ولمجموعة النزاع، والأمن، والتنمية في كنجز كولدج.

ركزت اهتمامات د. سميث البحثية الرئيسية على قضايا الأمن في جنوب آسيا. وقد نتج من ذلك إصدارات عالجت انتشار الأسلحة النووية، والتجارة غير القانونية في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، والألغام الأرضية المضادة للأفراد، ومعاهدة حظر الألغام. وتشمل اهتماماته البحثية الراهنة إعادة بناء القطاع الأمني في سريلانكا؛ حيث يعمل مستشاراً فنياً للجنة مراجعة الدفاع التابعة لحكومة سريلانكا. ويقدم الاستشارات أيضاً حول تأسيس مفوضية وطنية للسيطرة على الأسلحة النارية غير القانونية في

سريلانكا. ويجري في الوقت الراهن بحثاً عن المناطق القبلية التي تشرف عليها الإدارة الفيدرالية في باكستان. ويضع أيضاً برنامجاً جديداً في المملكة المتحدة حول الأسلحة النووية في جنوب آسيا، تقوم بتمويله وزارة الخارجية والكومونولث.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي
بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:
من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدويت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة:
المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:
تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية:
الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق:
من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون
لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير
التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي:
دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص.ب : .... المدينة : ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية شاملة المصاريف.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية

ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-824-3

9 789948 008248

